

المشهد السياسي

ارسلان: لا مساومة على المجلس العدلي!

الإتصالات المكثفة التي تلت اللقاء الثلاثي في عين التينة برعاية رئيس مجلس النواب نبيه بري من أجل الدفع نحو تسليم المطلوبين في جريمة البساتين، لم تنتج حلاً للامزمة بعد. الحزب الاشتراكي لم يسلم المطلوبين بعد، ويرفض إحالة الملف على المجلس العدلي

بعدما بلغت تداعيات «واقعة الجبل» قمة التآزم السياسي - الأمني - الدستوري، بدأ المشهد يوم أمس في بيروت يسير باتجاه تبريد الأجواء. ساعات متشعبة مزت فيها البلاد، أوحث لوهلة أن الدم الذي سقط قرب قبرشمون سيجر معه الولايات، لا سيما وأنه لم يمر من دون معركة أخرى وقعت على مشارف جلسة مجلس الوزراء، حيث وقف رئيس الحكومة سعد الحريري منتظراً لأكثر من ساعة حضور وزراء التيار الوطني الحر الذين رفضوا المشاركة إلا بشرط إحالة جريمة البساتين على «المجلس العدلي». لكن لقاء «المصالحة» الذي رعاه رئيس مجلس النواب نبيه بزي مساء أول من أمس في عين الختينة بين الحريري ورئيس الحزب الاشتراكي النائب وليد جنبلاط، فتح الباب أمام حلول متعددة لا تُخفف أي طرف من الأطراف المتنازعة. تلتها

مجلس الوزراء لت يُعقد قبل التفاهم على معالجة ذبواب جريمة البساتين

اتصالات مكثفة للدفع نحو توسيع «بيكار» المصالحات لتشمل وزير الخارجية جبران باسيل والنائب طلال ارسلان، على أن تتم برعاية رئيس الجمهورية العماد ميشال عون. مع العلم أن أجواء الحزب الديمقراطي والتيار الوطني الحر لا تنس حتى الآن باستعداد لها. اللقاء الثلاثي الذي استمر لأكثر من ساعتين، وتخلله جلسة ودية على العشاء، كان مقررأ انعقاده قبل حادثة الجبل، وتحديدًا يوم الإثنين الماضي لكن تم تأجيله بسبب سفر جنبلاط إلى الكويت، وانفق على الاجتماع يوم الأربعاء تحت عنوان المصالحة بين الحريري وجنبلاط. إلا أن التطورات الأمنية في الجبل عدلت في جدول أعماله، بحسب ما أشار بزي أمس زواره. قائلًا

إن «ما حصل أخذ الحيز الأكبر من النقاش». إذ بعد أن تمّ تبديد الشوائب التي اعترت علاقة الحريري وجنبلاط في الماضي، انتقل البحث إلى كيفية معالجة نتائج الجريمة، فأبدى «جنبلاط إيجابية كبيرة، مؤكداً أنه يؤيد تسليم المطلوبين من الطرفين والذهاب نحو المصالحات». وأضاف بزي أنه أبلغ الوزير صالح الغريب الذي زاره أمس باجواء

اللقاء ووضعه في إطار ما قاله رئيس الحزب الإشتراكي كي ينقله إلى إرسلان، مؤكداً أمامه أن «الحل لا يكون بالسياسة وحدها، ولا بالقضاء وحده ولا بالأمن وحده بل بالثلاثة معاً». فاجاب ابراهيم بان «جنبلاط إيجابية كبيرة، مؤكداً أنه يؤيد تسليم المطلوبين من الطرفين وتتساءل برزي عن جدوى الإحالة على المجلس العدلي «فإذا كان في إطار العجلة، فهناك عشرات الملفات التي لم يَبْت بها في المجلس،

مظلة للمصالحات والمعالجات ويكون باسيل جزءاً منها». وبعد اللقاء أجرى بزي اتصالاً بالمدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم لإطلاعه على آخر المستجدات والتواصل مع ارسلان». وبعد لقائه «المبر» أشار ابراهيم إلى أن «جنبلاط قال كلمة أساسية وهي أنه تحت القانون والأمر تسير في الاتجاه الصحيح». لافتاً إلى أن «موضوع المجلس العدلي ليس عندي».ولفتت مصادر معنية إلى أن مسعى ابراهيم محصور في تسليم المطلوبين، مؤكدة أن «جنبلاط لم يضع أي شرط لتسليم المطلوبين، كان يتم التسليم من الطرفين»، علماً بأن جنبلاط لا يزال ممتنعاً عن تسليم المطلوبين.

بدوره، قال الغريب في تصريح له بعد لقائه بري إن رئيس المجلس «يعرف الحقيقة تماماً وهو مشكور على مساعيه لمنع الفتنة في الجبل بشرط أساسي وهو إحقاق الحق وتسليم جميع المطلوبين». وعلقت مصادر الحزب الديمقراطي اللبناني على موضوع المجلس العدلي مستغربة ما اعتبرته «محاولة البعض تضييع الموضوع أو الاستخفاف باهميته». ورات أن «إحالة الملف على المجلس العدلي هو أمر أكثر من بديهي، حيث إن محاولة اغتيال وزير في الحكومة اللبنانية عبر كمين مسلح ومحضر له سلفاً، أمر يمس بأمن الدولة وبالسلم الأهلي ويزعزع الاستقرار والأمن في الوطن. لذا لا مساومة عليه». أما في ما يتعلق بالحديث عن توقيف مطلوبين من الطرفين قالت المصادر: «نرفض توقيف الإبرياء أو أفراد غير معنيين بشكل مباشر في محاولة الإغتيال، ونصّر على توقيف وتسليم كافة المتورطين والمحرضين المباشرين، وعلى من يدعي استعداده لتسليمهم أن يبادر إلى ذلك اليوم قبل الغد من دون تسويق أو مهادنة». ويقف التيار الوطني الحر خلف ارسلان في هذا الموقف إذ أكدت مصادره «أننا نؤيد ما يؤيده، وهو مصر على إحالة الملف على المجلس العدلي». وأشارت المصادر إلى أن «ارسلان استوضح من اللواء ابراهيم ما إذا كان جنبلاط قد اشترط عدم الإحالة، على «العدلي»، فاجاب ابراهيم بان «جنبلاط لم يتطرق إلى الأمر».

وفي السياق نفسه، أكدت مصادر ووزارةية أن جلسة مجلس الوزراء لن تعقد قبل التوصل إلى تفاهم بشأن معالجة ذبواب جريمة البساتين.

هيام القصيفي

ردة فعله على القواتيين الذين لم يقفوا إلى جانبه ولم يناصروه في معركته «المسيحية» ضد جنبلاط. ثالثاً، في السياسة، حقق جنبلاط انتصاراً بمجرد أنه لم يتراجع ولم يهزم. بالعكس تماماً، فقد حقق تعاطفاً درزياً شعبياً ومن المؤسسة الدينية، وحصد أيضاً تأييداً سياسياً من مرجعيتين، رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة سعد الحريري، كما من رئيس تيار المردة سليمان فرنجية، الذي رفض الأمير طلال أرسلان تأييده في معركة الرئاسة، ومن المرجح أن فرنجية ضد إحالة جريمة البساتين على المجلس العدلي لو سلك الاقتراح طريقه إلى مجلس الوزراء..

كانت الاتصالات بين رئيس الحكومة سعد الحريري وجنبلاط قد استؤنفت بعد الحادثة، وتوّجت بالعشاء عند بري، صحيح أن بري كحليف دائم لجنبلاط، قادر على منع تطويقه، لكن استدارة الحريري لها مغزاهم أيضاً. لأن الحريري أدرك متأخراً أنه عزل نفسه عن بري وجنبلاط معاً، إضافة إلى أنه ترك نفسه يغرق في تسوية العهد من دون حلفاء، بمن فيهم القوات اللبنانية، إلى أن أصبح خاضعاً لإيقاع الوزير جبران باسيل فقط. طارت مفاعيل جلسات الساعات الخمس والعشاء الأخير بينهما، علماً بأن سياسيين مطلعين كانوا قد تحدثوا قبل حادثة عاليه بأن الأمور بين الحريري وباسيل ليست جيدة، وأن الموازنة و«عرقلتها» في مجلس النواب من بين أسبابها. بمجرد أن استخدم باسيل حق الفيتو وتعطيل الحكومة. أعاد مجدداً طرح صلاحيات رئيس الحكومة على بساط البحث، فحين كان يفاوض على تأليف الحكومة، أنه في صدد الإمساك بمفتاح الحكومة وخلفها، وعرف كيف يستفيد من مشاورات التأييف واستعجال الحريري وغيره لتأليف الحكومة بحجة سيدر وأمواله، والتمسك بالحقائب الوزارية مهما كان الثمن، حتى يمسك حصة تمكّنه عند أول استحقاق

مصالح

خسائر وأثمان على طريق أحداث الجبل

من أن يعطلّ مجلس الوزراء، لن يتخطّى الحريري بسهولة خطوة باسيل، والتسوية بينهما أصبحت قائمة على شبكة مصالح ليس إلا. تحتاج كل أسبوع إلى عملية تجميل لإبقائها، ومن الصعب عليه في ظل ضغط المحيطين، أن يهضم كسره مرة بعد مرة، كما ارتداد المشكلة بين باسيل وجنبلاط عليه.

رابعاً، بصرف النظر عن أي مشكلة سياسية بين جنبلاط والتيار، ثمة التباس في فهم واقع الدروز عند البعض، ومنهم التيار الوطني، الدروز هم طائفة مؤسسة قبل لبنان الحالي وفيه وبعده، في التصرفية وقبلها، في لبنان الكبير والانتداب وكل مراحل الحياة السياسية. ودورهم لا يتأتى من عددهم، بل من حضورهم السياسي، المحلي والإقليمي، وعلاقتهم الدولية. تكمن طريقة التعاطي معهم، ولا سيما من جانب بعض القوى المسيحية كالتيار اليوم، في أنها تريد القفز فوق أي خصوصية. هذا لا يعني تقليلاً من أهمية الأخطاء التي ترتكها القيادات الدرزية، ومنها الاشتراكي. لكن لكل خصوصية أخطاؤها وقد تكون حرب الجبل واحداً من الأخطاء الكبرى التي دفع جنبلاط ثمنها، ودليل على ذلك نظرة وأغعية إلى وضع الجبل المطوق من كل الجهات، وحالته الاقتصادية والتطورات الإقليمية التي أثرت عليه. لكن هذا لا يبيح لفريق من المسيحيين أن يلعب لعبة خطرة في التحول رأس حربة لكسر جنبلاط، تنفيذاً لرغبة إقليمية أو محلية ما. حتى حزب الله، يعرف تماماً كيف يستوعب أو يضع حداً لمشكلة مع جنبلاط أو يزكّيها، انطلاقاً من موقعه المحلي والإقليمي. مشكلة فريق مسيحي مع الدرروز عن طريق جنبلاط، لا تعني استرجاعاً لهيبة أو توازناً، بل تعني أن البعض ن يتعلم من تجارب الحرب والسلم، وعدم الاستفواء بطائفة على أخرى. فما يجري ليس فورة مارونية سياسية بفعل قوة ذاتية، إنما بفعل الاحتماء، بحلف سياسي مع قوى 8 آذار له امتداده الإقليمي.

جميعهم من خارج المجلس الأعلى.

جميعهم من خارج المجلس الأعلى.

تضع اللجنة الإدارية في وزارة الخارجية والمغتربين (مؤلفة من الأمين العام ومديري الشؤون السياسية والإدارية)، اللمسات الأخيرة على التشكيلات الدبلوماسية، بعدما جلت إشكالية أحد السفراء، الذي كان يعمل على التمديد لنفسه ثلاث سنوات. فترى البعثة اللبنانية في لندن، السفير رامي مرتضى، طلب رسمياً من إدارته التمديد له بحجة أنه لم يتمّ بعد المدة القانونية في الخارج، والمحددة بـ 10 سنوات. ولكن، بعدما تبين وجود مرسوم منشور في الجريدة الرسمية (راجع «الأخبار»، عدد 24 حزيران) يكشف أنه أمضى أكثر من 10 سنوات في الخارج، وبعد تحقيق «الخارجية» بالموضوع، تبين أن السفير «لم يكن دقيقاً» بالمعلومات التي رُوِّد إدارته بها، وتم تثبيت عودته إلى الإدارة المركزية، أسوةً ببقية الدبلوماسيين الذين انموا مدة خدمتهم في الخارج. ويتوقع مصادر متابعة أن يتمّ إعلان تشكيلات اللفة الثالثة الأسبوع المقبل، وهي بحاجة إلى قرار من الوزير، أما تشكيلات اللفة الأولى ففتنظر انعقاد مجلس الوزراء.

السابقة مع خمسة قضاة، رز الوزير بأن الملف وصله منذ يومين فقط. واستكمل الاتصال بحسب ما ذكر في التقرير أمس. يُشار إلى أن الزميل مرتضى تلقى اتصالاً من مكتب وزير العدل مساء أمس للاستيضاح عن موعد اتصاله بالوزير، بعدما كان قد صدر بيان نفي حصول الاتصال صباحاً!

كلاب بقريه، فسأله مرتضى عنها ليُخبره الوزير بأنه وصل لتوه إلى قريته في الكورة. بعد ذلك، أبلغ مرتضى الوزير أنه في صدد كتابة تقرير عن قرار إحالة القاضي على «التأديب» وطلب كف يدهما، وعند سؤاله عن سبب استيقاظه بالوزير، بعدما كان قد صدر بيان نفي حصول الاتصال صباحاً!

قرار إحالتهما إلى المجلس التأديبي. وتحدثى «الأخبار» وزير العدل أن يطلب رفع الحظر الممنوح له على رقم هاتفه الخليوي كوزير لكشف داتا الاتصالات، لتبنيان الحقيقة، طالبة إليه الادعاء علينا بالكذب إن صغّ ما يقول. ويهم «الأخبار» تذكير الوزير بأنه لدى اتصال الزميل مرتضى به، سمع اصوات

رذ علىه الرذ:

تؤكد «الأخبار» أن الزميل رضوان مرتضى إتصل بوزير العدل البرت سرحان نهار الجمعة الفائت، عند الساعة السادسة وأربع دقائق عصراً، لسؤاله عن الملف العالق لديه المرتبط بالقاضيين بيتر جرمانوس وعماد الزين، اللذين اقترحت هيئة التفتيش القضائي كف يدهما مع وراء الشائعات.»

هل يتقبل وزير العدل التحديّ؟

تعبقياً على تقرير الزميل رضوان مرتضى المنشور في «الأخبار» أمس تحت عنوان «حصانة «عونية» لجرمانوس»، صدر عن المكتب الإعلامي لوزير العدل ألبرت سرحان البيان الآتي: «تعبقياً على ما ورد في مقال نشرته إحدى الصحف الصادرة اليوم، وبعدما تم تناقل المقال لاحقاً في عدد

علم وخبر

تشكيلات «الخارجية»... قريباً

جلسة للقومي قبل السبت

تتعقد اليوم جلسة للمجلس الأعلى للحزب السوري القومي الاجتماعي، تسبق جلسة السبت المخصصة لانتخاب رئيس جديد للحزب، بعدما استقال الرئيس حنا الناشف بناءً على طلب المجلس الأعلى. وتخصّص جلسة اليوم لاستكمال النقاش حول هوية الرئيس الجديد، مع وجود توجه لدى رئيس المجلس الأعلى النائب أسعد حردان إلى اختيار شخص من خارج المجلس الأعلى يعمل على تطبيق خطة الحزب التي وضعت في عهد الناشف، بحجة الحفاظ على «الجماع»، معتبراً أن أي عضو من المجلس الأعلى لا يخدم هذا الهدف. قبل يوم من الانتخابات، لم يُقر أحد طلباً رسمياً للترشح، ولكن الأسماء المتداولة بين القوميين، «ويُزكّيها حردان»، بحسب المصادر، هي: وليد عبد الرحيم، يوسف كفروني وربيح الدبس (كان يشغل منصب مدير مكتب حردان، حين كان الأخير رئيساً للحزب)، وجميعهم من خارج المجلس الأعلى.